مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تقويم آليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية – دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة اللاذقية
اسم الكاتب: د. منذر مرهج، مضر احمد علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5327
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 07:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Evaluation Of Small And Medium Enterprises Support Mechanisms In Syria

A Survey Study On Small And Medium Enterprises Operating In Lattakia

Dr.Mounzer Mourhij [*]
Mudar Ahmad Ali [**]

(Received 16 / 5 / 2019. Accepted 21 / 10 / 2019)

□ ABSTRACT □

This study aimed to evaluate the current mechanisms in support and development of small and medium enterprises in Syria, from the point of view of owners and managers of these Enterprise. The mechanisms of financing, technical, production, marketing, legislation and government policies have been studied and evaluated.

The descriptive approach was used, The number of the distributed questionnaires and valid for the study (137) questionnaire, The data were analyzed using the statistical analysis program (SPSS). The results showed inadequate financial support mechanisms to initiate or expand the activity of the Enterprise under study, and a lack of diversity in their sources of funding. It also showed the inability of technical support mechanisms to provide the components of construction Enterprise, or reduce the time and cost of construction. It also showed the lack of legislative support mechanisms and government policies that reduce the financial burden on these Enterprise or contribute to reducing competition with large imports or Enterprise. It also showed the absence of productive support mechanisms that help to provide technological information for each industry of the Enterprise under study, or provide technical advice and expertise concerning machinery and equipment. The results also indicate the absence of marketing support mechanisms that contribute to small and medium enterprises access to new markets or global markets. The results also indicate the absence of mechanisms to support administrative cadres that contribute to the development of small and medium enterprises, as there are no mechanisms to train the workers of these Enterprise or to rehabilitate administrative leaders or to train production and marketing staff.

Keywords: Small and Medium Enterprises - Small and Medium cs Support Mechanisms

[*]**Associate Professor- Department of business administration, Faculty of Economics, Tishreen University Lattakia, Syria.** drmonzmont@yahoo.com
[**]**Postgraduate student, Department of business administration, Faculty of Economics, Tishreen University Lattakia, Syria.** Mudarali28@gmail.com

تقويم آليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية– دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة اللاذقية

الدكتور منـذر مرهـــج [*]
مضر احمد علي [**]

(تاريخ الإيداع 16 / 5 / 2019. قُبِل للنشر في 21 / 10 / 2019)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم الآليات الحالية المتبعة في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية من وجهة نظر أصحاب ومديري هذه المشروعات، وقد تم دراسة وتقويم آليات الدعم التمويلية والفنية والإنتاجية والتسويقية والتشريعات والسياسات الحكومية، بالإضافة إلى آليات دعم الكوادر الإدارية.

وقد تم اتباع المنهج الوصفي في هذه الدراسة، وبلغ عدد الاسبانات الموزعة والصالحة للدراسة (137) استبانة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss)، وأظهرت النتائج عدم ملاءمة آليات الدعم التمويلي لبدء نشاط المشروعات محل الدراسة أو توسعها، وعدم وجود تنوع بمصادر تمويل هذه المشروعات. كما أظهرت عدم قدرة آليات الدعم الفني على توفير مقومات تشييد المشروعات، أو تخفيض زمن وتكلفة تشييدها. وأظهرت أيضاً عدم توافر آليات دعم تشريعي وسياسات حكومية تسهم بتخفيف العبء المالي عن هذه المشروعات، أو تسهم بتخفيف حدة المنافسة مع المستوردات أو المشروعات الكبيرة. كما أظهرت عدم توافر آليات دعم إنتاجي تساعد على توفير المعلومات التكنولوجية المتعلقة بكل صناعة للمشروعات محل الدراسة، أو تقدم الاستشارات التقنية والخبرات التي تخص الآلات والمعدات. وبينت النتائج أيضاً عدم توافر آليات دعم تسويقي تسهم تسهم بوصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأسواق جديدة أو للأسواق العالمية. كما بينت النتائج عدم توافر آليات لدعم الكوادر الإدارية تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه لايوجد آليات لتدريب عمال هذه المشروعات أو لتأهيل القيادات الإدرية، أو لتدريب موظفي الإنتاج والتسويق.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة– آليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

[*] **أستاذ مساعد– قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**
[**] **طالب دكتوراه– قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

مقدمـــة:

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم في اقتصاديات دول العالم المختلفة، فهي العمود الفقري لمعظم اقتصاديات الدول، نظراً لما تتمتع به هذه المشروعات من مزايا في مجال المهارات التنظيمية، والقدرة على الابتكار، والتعرف على أحوال السوق، وقربها من المتعاملين معها، وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى، وغير ذلك من المزايا. لذلك فهي توفر أكثر من 50% من مجموع الاستخدام الخاص وأكثر من 40% من الناتج القومي الإجمالي للسلع والخدمات[1]، وهي تشكل 90% تقريباً من المنشآت حول العالم وتوظف من 50% – 60% من القوى العاملة في العالم [2]، وبالتالي تعمل على زيادة فرص العمل وعلى حل مشكلة البطالة وزيادة الصادرات والعمل على علاج عجز ميزان المدفوعات.

إلا أن هذه المشروعات تعاني العديد من الصعوبات والمشكلات التي تعيق تطورها واستمرارها، منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية كالمشكلات الإدارية والتنظيمية والمشكلات المتعلقة باليد العاملة غير المؤهلة، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كمشكلات الحصول على التمويل والمشكلات التسويقية والمنافسة والمشكلات المتعلقة بالتكنولوجيا [3].

ويزداد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، خاصة بعد النجاح الذي حققه نمو هذه المشروعات في الاقتصاديات المتقدمة، نظراً لما تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الصناعية منها، من أدوار مهمه في اقتصاديات دول العالم المختلفة.

مشكلة البحث:

رغم الدور المحوري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، مازالت نسبة فشل تلك المشروعات في الدول النامية مرتفعة نسبياً وخاصة خلال السنوات الأولى لإنشائها، وذلك نظراً للمشكلات العديدة التي تواجهها، وعدم إيلاء الاهتمام والدعم الكافي للنهوض بها.

وفي سورية هناك توجه حكومي للاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، ولكن هذا الاهتمام لم يرتقِ للمستوى المطلوب لتحقيق تلك التنمية، فما زالت هذه المشروعات تعاني العديد من المشكلات والمعوقات التي تقف أمام تطويرها وتنميتها.

لذلك فقد قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية للتعرف على المشاكل والمعوقات التي تعاني منها هذه المشروعات، وقد بينت الدراسة الاستطلاعية التي أجريت باستخدام المقابلة الشخصية مع عينة شملت 20 فرداً من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بأن هذه المشاكل والمعوقات تتمثل بعدم وجود تمويل مناسب ومستقر، ووجود مشكلات في مجالي الإنتاج والتسويق، وقلة الخبرات الإدارية، بالإضافة لقلة الدعم الحكومي.

لذلك تتبلور مشكلة البحث من خلال وجود هذه الصعوبات والمعوقات التي يعاني منها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية والتي تقيّد تطوره ونموه وتؤدي لغياب دوره في الاقتصاد الوطني.

وبالتالي أمكن للباحث التعبير عن مشكلة البحث من خلال طرح السؤال الرئيس الآتي:

هل تتوافر الآليات المناسبة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل تتوافر آليات دعم فني مناسبة تؤدي إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية؟
- هل تتوافر آليات تمويلية مناسبة تؤدي إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية؟
- هل تتوافر تشريعات وسياسات حكومية تؤدي إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية؟

- هل تتوافر آليات دعم في مجال الإنتاج تؤدي إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية؟
- هل تتوافر آليات دعم تسويقي كافية تؤدي إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية؟
- هل تتوافر آليات لدعم الكوادر الإدارية تؤدي إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية؟

أهمية البحث و أهدافه:

ـ الأهمية النظرية:

تنبع أهمية البحث من خلال أهمية النتائج الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وما يتطلبه ذلك من توفير التمويل والدعم اللازم وتهيئة بيئة استثمارية مناسبة لقيام تلك المشروعات بدورها المحوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

ـ الأهمية العملية:

تتضح الأهمية العملية من خلال أهمية تحديد المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تقف أمام نموها وتطورها، وتحديد المقترحات والآليات اللازمة لحل هذه المشكلات. بالإضافة إلى تقويم الآليات الحكومية المتبعة في سبيل دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى استعراض واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد المشكلات التي تقف أمام نموها وتطورها. بالإضافة إلى تحديد مدى الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يهدف إلى تقويم الآليات الحالية المتبعة في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم اختبار: (آليات الدعم التمويلي، آليات الدعم الفني، آليات الدعم التشريعي والسياسات الحكومية، آليات الدعم الإنتاجي، آليات الدعم التسويقي، وآليات دعم الكوادر الإدارية).

تساؤلات البحث:

يقوم البحث على التساؤلات الآتية:

- هل تتوافر آليات دعم تمويلي تسهم بتطوير المشروعات.
- هل تتوافر آليات دعم فني تسهم بتطوير المشروعات.
- هل تتوافر آليات دعم تشريعي وسياسات تسهم بتطوير المشروعات.
- هل تتوافر آليات دعم إنتاجي تسهم بتطوير المشروعات.
- هل تتوافر آليات دعم تسويقي تسهم بتطوير المشروعات.
- هل تتوافر آليات دعم للكوادر الإدارية تسهم بتطوير المشروعات.

متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة:

- آليات الدعم التمويلي.
- آليات الدعم الفني.
- آليات الدعم التشريعي والسياسات.
- آليات الدعم الإنتاجي.
- آليات الدعم التسويقي.

– آليات دعم الكوادر الإدارية.

المتغير التابع:

– تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث من أصحاب أو مديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية العاملة في الساحل السوري، ونظراً لكبر حجم المجتمع وعدم وجود إحصائيات دقيقة عن هذه المشروعات اعتمد الباحث على دراسة عينة ميسرة من مجتمع البحث، حيث بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للدراسة 137 استبانة.

حدود البحث:

– الحدود الزمانية: تم إجراء البحث خلال العام 2018.

– الحدود المكانية: تم القيام بدراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في محافظة اللاذقية.

– الحدود الموضوعية: تم دراسة مدى توافر آليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الفينة والتمويلية والإنتاجية والتسويقية والتشريعية، بالإضافة إلى آليات دعم الكوادر الإدارية، ومدى إسهامها بتطوير المشروعات محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

1– دراسة (ميا، 2005) [4]

"دراسة ميدانية وتحليلية للمشكلات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة الصناعية في القطر العربي السوري"

تمحورت مشكلة الدراسة حول دراسة وتحليل المشكلات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في سورية.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة وخصائصها وبيان دورها في تنمية الاقتصاد الوطني، كما هدفت إلى التعرف على المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات، بالإضافة إلى التعرف على مدى الاهتمام الحكومي والشعبي بمثل هذه المشروعات.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى افتقار هذه المشروعات إلى تخطيط الإنتاج وربطه بحاجة السوق نتيجة انعدام المؤسسات المتخصصة في التسويق، وعدم وجود جهة تقدم النصح والمشورة لهذه المشروعات حول الفرص المتاحة واختيار أصناف الإنتاج اللازمة للسوق المحلية أو الدولية، كما أظهرت وجود إجراءات روتينية طويلة ومكلفة لترخيص هذه المشروعات، كما بينت النتائج وجود أعباء ضريبية عالية على هذه المشروعات وصعوبة حصول أصحاب هذه المشروعات على النقد الأجنبي لاستيراد احتياجاتها من المواد والمعدات، بالإضافة لعدم وضوح السياسات الحكومية المتعلقة بتشجيع هذه المشروعات وتلبية احتياجاتها، وارتفاع الرسوم الجمركية على مستورداتها.

وأوصت الدراسة بإنشاء مركز للدراسات الاقتصادية والفنية لتوفير البيانات والمعلومات عن المشروعات التي يمكن الاستثمار بها، وتقديم المشورة والخبرة الفنية اللازمة، كما أوصت بضرورة تبسيط إجراءات الترخيص لإقامة هذه المشروعات وتقديم إعفاءات ضريبية خاصة للمشروعات ذات السلع التصديرية، كما أوصت بضرورة إقامة مؤسسات تسويقية متخصصة في تسويق المنتجات، ودعم وتمويل عمليات تصدير منتجات هذه المشروعات، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتشجيع البنوك والمؤسسات المالية على الخول في مجال تمويل هذه المشروعات.

2- دراسة (دوابه، 2006) [5]

"**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"

تمثلت مشكلة البحث بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رغم الدور المحوري لها، لا زالت تعاني العديد من الإشكاليات في الدول العربية وفي مقدمتها عدم توافر التمويل اللازم للقيام بدورها التنموي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث المفهوم والمصادر والأهمية، كما هدفت إلى التعرف على الواقع التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية والتعرف على مشكلات التمويل التي تواجهها، كما هدفت إلى وضع آلية لعلاج إشكالية تمويل هذه المشروعات من خلال الاعتماد على أساليب التمويل الإسلامية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وبينت النتائج وجود تعدد بمصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبأن هذه المشروعات تعاني من تضارب العديد من التشريعات والاهتمام بالمشروعات الكبيرة على حساب هذه المشروعات، كما بينت بأن الحصول على التمويل يعتبر أهم المعوقات التي تواجه تنمية هذه المشروعات.

وأوصت الدراسة بأهمية تطبيق أساليب التمويل الإسلامي في تمويل هذه المشروعات، كما أوصت بضرورة توفير البيئة التنظيمية المحفزة على اتساع آفاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبسيط وتجانس الإجراءات اللازمة لإقامة هذه المشروعات.

3- دراسة (كنجو، 2007) [6]

"**استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة**"- **دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب**

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم وجود تعريف واضح للمشروعات الصغيرة، وعدم كفاية الأموال المقدمة من قبل المؤسسين وإحجام مؤسسات التمويل عن إقراضها.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى تعريف واضح للمشروعات الصغيرة والتعرف على المشكلات التي تواجهها، كما هدفت إلى محاولة إيجاد بعض الصيغ التمويلية والاستثمارية التي تسهم في حل مشكلات هذه المشروعات.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج صعوبة وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة، كما بينت الدراسة بأن أهم المشكلات التمويلية التي تواجه هذه المشاريع هي عدم كفاية الأموال المقدمة من قبل المؤسسين وإحجام مؤسسات التمويل عن إقراضها، بالإضافة إلى ضحالة المساعدات الحكومية المقدمة إليها.

وأوصى الباحث بضرورة زيادة الدعم الحكومي لهذه المشروعات من خلال إيجاد صيغة مصرفية جديدة للتعامل مع هذه المشروعات، كما أوصى الباحث بضرورة حجز بعض الفقرات الإنتاجية لصالح الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاجها.

4- دراسة (الياس وآخرون، 2013) [7]

دور صندوق ضمان القروض في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود المشكلة التي تناولتها الدراسة الى أن إشكالية التمويل إحدى أكبر العقبات التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة أثناء فترة الإنشاء.

وهدفت الدراسة لمعرفة دور ومساهمة صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، وأظهرت النتائج أن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم حداثته في الجزائر، يسهم بشكل كبير في تسهيل منح الائتمان البنكي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، حيث يعالج مشكلة عدم قدرة هذه المؤسسات على توفير الضمانات من خلال ضمانه للقروض التي تقدمها البنوك.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الجهود الرامية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إقناع البنوك بضرورة منح القروض المصغرة لطالبيها، كما أوصت بضرورة منح قروض مضمونة من قبل هيئات أخرى كالوكالة الوطنية للقرض المصغر وصندوق ضمان القروض المصغرة، كما أوصت بإنشاء بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتكيف مع خصائص ومتطلبات هذه الشريحة من المؤسسات.

5- دراسة (عبد الوهاب وحمود، 2015) [8]

"تأثير إنشاء نظام ضمان القروض لشركات الكفالات المصرفية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة"

تمثلت مشكلة البحث في السؤال الآتي: ما تأثير نظام ضمان القروض لدى الشركة العراقية للكفالات المصرفية في تعزيز القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ والحد من مخاطر الإقراض ومن ثم تعويض المصارف من جراء القروض المتعثرة؟

وهدف البحث إلى الوقوف على ملامح وعمل شركات الكفالات المصرفية دولياً وآليات عمل الشركة العراقية للكفالات المصرفية. كما هدف إلى التعرف على الضمانات والتعويضات المقدمة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية للمصارف المقرضة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن الشركة العراقية للكفالات المصرفية أسهمت بحصول المقترضين من أصحاب المشاريع الصغيرة على القروض ومن ثم تشجيع المصارف على الإقراض لهذه المشاريع. كما أظهرت النتائج بأن الشركة العراقية للكفالات المصرفية تعد مركز للمعلومات الائتمانية عن الزبائن المقترضين من المصارف المشاركة بشركة الكفالات.

وأوصى البحث بضرورة زيادة عدد المصارف الخاصة المشاركة في الشركة العراقية للكفالات المصرفية لغرض زيادة عدد ضمانات القروض ومن ثم قدرة هذه المصارف على منح الائتمان بصورة كبيرة في ظل مخاطر مضمونة من هذه الشركة. كما أوصى بضرورة العمل على تفعيل دور تسويق القروض المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتعاون الشركة العراقية للكفالات المصرفية والمصارف الخاصة في ظل برنامج عمل متفق عليه.

6- دراسة (العوض وأبو كركي، 2017) [9]

معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين، واستخدمت الدراسة المنهجين التحليلي والوصفي من أجل التوصل إلى النتائج، وقد توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان تعاني من نقص في السيولة والذي يحد من تطور وتقدم هذه المشروعات، والسبب في ذلك عدم كفاية الدعم الحكومي، وعدم توفر المصارد الكافية لتمويل تلك المشروعات، كما توصلت الدراسة إلى أن هذه المشاريع تعاني عدم توفر الخبرات الفنية والكفاءات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضعف البرامج التدريبية الموجهة، بالإضافة إلى مشكلات أخرى تتعلق بضعف التكيف مع البيئة وافتقارها إلى الإبداع والإبتكار ونقص الخبرات التسويقية.

الدراسات باللغة الأجنبية:

1- دراسة (Tran et al., 2008) [10]

"Vietnam's Small and Medium Sized Enterprises Development: Characteristics, Constraints and Policy Recommendations"

تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم الفيتنامية: الخصائص والقيود والتوصيات المتعلقة بالسياسات

تعود المشكلة التي تناولتها الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في فيتنام ضعيفة من حيث الشبكات الداخلية والخارجية، والقدرة التنافسية، والموارد البشرية، والابتكار.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل الخصائص الرئيسة والتحديات التي تواجه تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في فيتنام. استخدم الباحث المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تزال في مراحل تنميتها الأولى ولا تزال لديها العديد من أوجه القصور والمعوقات لمواصلة التطور. كما أن بعض القواعد القانونية الرديئة ومناخ الأعمال غير المناسب أعاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أظهرت النتائج بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني من ضعف البنية التحتية، وسوء وعدم كفاية نوعية الموارد البشرية، وعدم وجود الصناعات الداعمة وارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال التجارية، وانخفاض القدرة التنافسية، وضعف القدرة التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أوصت الدراسة بضرورة تطوير شبكات الشركات الصغيرة والمتوسطة الداخلية والخارجية وذلك بإقامة التجمعات الصناعية وحاضنات الأعمال. وإقامة روابط بين الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات ذات الاستثمار الأجنبي. كما أوصت بضرورة تنفيذ سياسات وبرامج تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحالية بكفاءة، وتوفير السياسات الحكومية الفعالة لحل المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات، كما أوصت بتشجيع ودعم إنشاء بيئة عمل ملائمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي.

2- دراسة (Etumeahu et al., 2009) [11]

Small Business Problems in Nigeria: A Comparison With Sweden

مشكلات الأعمال الصغيرة في نيجيريا: مقارنة مع السويد

تمثلت مشكلة الدراسة بأن نسبة فشل مؤسسات الأعمال الصغيرة في البلدان النامية أعلى من العالم المتقدم نظراً للمشكلات العديدة التي تواجه هذه المشروعات.

لذلك هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في نيجيريا ومقارنتها مع المشروعات الصغيرة السويدية، وترتيب هذه المشكلات حسب الأكثر تأثيراً.

تم استخدام المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج بأن المشروعات الصغيرة في نيجيريا تواجه العديد من المشكلات بالمقارنة مع البلدان المتقدمة مثل السويد، ويأتي في مقدمة هذه المشكلات نقص التمويل ثم البنية التحتية الضعيفة، ثم عدم وجود تشريعات مناسبة، يليها المنافسة، يليها نقص المهارات الإدارية، ثم مشكلات أخرى تتمثل في الفساد والتضخم.

وأوصت الدراسة بأنه يتوجب على الحكومة تبني سياسة جيدة يتم من خلالها خلق بيئة مواتية للاستثمار في الأعمال الصغيرة، وتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لدعم هذه المشروعات، وتطوير البنى التحتية، وبأنه يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى توفير قروض فعالة للمشاريع الصغيرة بشروط مناسبة، كما أوصت الدراسة بضرورة تدريب مالكي الأعمال على كيفية إدارة الأعمال، واستراتيجيات التسويق.

3- دراسة (Fatoki and Garwe, 2010) [12]

Obstacles to the growth of new SMEs in South Africa: A principal component analysis approach

العقبات التي تحول دون نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في جنوب أفريقيا: منهج تحليل العناصر الرئيسة

تمثلت مشكلة الدراسة بضعف نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا ووجود معدلات فشل عالية تعد من أعلى المعدلات في العالم.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عقبات البيئية الداخلية والخارجية المؤثرة على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة.

وأظهرت نتائج الدراسة بأن أهم العوامل التي تؤثر على نجاح أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جنوب افريقيا هي: التمويل، والبيئة الاقتصادية، والأسواق، والإدارة، والبنية التحتية.

4- دراسة (Chittithaworn et al., 2011) [13]

Factors Affecting Business Success of Small & Medium Enterprises (SMEs) in Thailand

العوامل التي تؤثر على نجاح أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تايلاند

تمثلت مشكلة الدراسة بوجود مشكلات وعقبات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تايلاند.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على نجاح الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تايلاند، وتقديم فهم على كيف يمكن للناس أن تبدأ أعمالها من خلال النظر إلى جميع العوامل التي تؤثر على نجاح الأعمال، للحد من خطر الفشل وزيادة فرص النجاح.

وتناولت الدراسة ثمانية من العوامل التي تؤثر على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهذه العوامل هي: سمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والإدارة، والمنتجات والخدمات، وخدمة العملاء والسوق، وطريقة التعامل والتعاون، والموارد والتمويل، والاستراتيجية، والبيئة الخارجية.

وأظهرت النتائج أن أهم العوامل التي تؤثر على نجاح أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تايلاند هي: خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة، العملاء والسوق، أسلوب ممارسة الأعمال، والتمويل والموارد، والبيئة الخارجية.

5- دراسة (Sherazi et al., 2013) [14]

Obstacles to Small and Medium Enterprises in Pakistan: Principal Component Analysis Approach

العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في باكستان: منهج تحليل العناصر الرئيسة

تمثلت مشكلة الدراسة بوجود مشكلات وعقبات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في باكستان.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العقبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في باكستان.

تم استخدام المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في باكستان هي عدم القدرة على الوصول إلى التمويل من القطاع المالي الرسمي، والفساد، وعدم ملاءمة البنية التحتية للاستثمار، وعدم توفر الطاقة الكهربائية والخدمات اللازمة للإنتاج.

6- دراسة (Alauddin and Chowdhury, 2014) [15]

Small and Medium Enterprise in Bangladesh: Prospects and Challenges

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش: الآفاق والتحديات

تمثلت مشكلة الدراسة بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بنغلادش تعاني العديد من المشكلات، ومعدل تنمية منخفض رغم محاولات الحكومة النهوض بهذا القطاع.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوضع الحالي لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش والتعرف على المشكلات التي تواجه هذا القطاع.

تم استخدام المنهج الوصفي وأظهرت النتائج أن المشروعات محل الدراسة تعاني عدة مشكلات تمويلية وتسويقية وإنتاجية، وأن حصول هذه المشروعات على التمويل محدودة إلى حد كبير، وأن هذه المشروعات تعاني صعوبة في الوصول إلى الفرص المتاحة في السوق، والتكنولوجيا والخبرات والأعمال والمعلومات والاتصالات.

وأوصى الباحث باتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز وصول هذه المشروعات للتمويل المناسب، كما أوصى بتوفير البنية التحتية الملائمة لنمو هذه المشاريع، كما أوصى بإقامة مراكز لتدريب عمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية القدرات الإدارية، بالإضافة لتنظيم المعارض التجارية الدورية والندوات وورش العمل حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7- دراسة (Bouazza et al., 2015) [16]

Establishing the Factors Affecting the Growth of Small and Medium-sized Enterprises in Algeria

العوامل المؤثرة على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمثلت مشكلة الدراسة بوجود مشكلات وتحديات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم بشكل عام وفي البلدان النامية بوجه خاص على الرغم من الدور الحيوي لهذه المشروعات في بناء قطاع خاص تنافسي والمساهمة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في معدل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر واستكشاف إلى أي يعتمد مدى نجاحها أو فشلها على مناخ الأعمال العام. تبحث هذه الدراسة أيضا العوامل الداخلية المختلفة التي قد تكون مسؤولة عن نمو غير مستقر ومحدود للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تم استخدام المنهج الوصفي، وبينت نتائج الدراسة أن نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يواجه عدة عقبات، والتي تشمل عوامل بيئية الأعمال التي هي خارجة عن سيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعوامل الداخلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل العوامل الخارجية الإطار القانوني والتنظيمي، والحصول على التمويل الخارجي، وقدرات الموارد البشرية، بينما تشمل العوامل الداخلية خصائص المشاريع والقدرات الإدارية ومهارات التسويق، والقدرات التكنولوجية.

8- دراسة (Sharma and Gupta, 2015) [17]

Challenges and Opportunities in Micro, Small and Medium Enterprises in India

فرص وتحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الهند

تمثلت مشكلة الدراسة بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الهند تعاني بعض المشكلات.

لذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على الفرص والتحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الهند. وتم استخدام المنهج الوصفي، وبينت النتائج أن المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة لا تزال تواجه العديد من المشكلات في عملياتها، حيث تجد صعوبة في إنتاج وتسويق منتجاتها بأسعار مناسبة، كما أنها تواجه منافسة قوية من الشركات الكبيرة، بالإضافة لعدم كفاية مرافق البنية التحتية وصعوبة الحصول على الائتمان، كما بينت النتائج دور الحكومة في النهوض بهذا القطاع من خلال المساعي المستمرة لمعالجة موضوع التمويل والدعم المالي والتكنولوجي لهذه المشروعات، والعمل على تطوير البنية التحتية.

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على تحديد المشكلات والعقبات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والتوسطة، كما ركزت بعض هذه الدراسات على تحديد فرص نموها والعوامل المؤثرة على ذلك. بينما ركزت دراسة الباحث على دراسة وتقويم آليات الدعم الحكومي لهذه المشروعات ودورها في حل المشكلات والعقبات التي تعاني منها هذه المشروعات.

-الإطار النظري للبحث

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مثل طبيعة مكونات وعوامل الانتاج، ونوعية الصناعات القائمة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الملامح الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة. كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية، أو لأية أغراض أخرى. [18]

لا يوجد تعريف متفق علىه عموماً في اقتصاديات الدول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فوفقاً لدراسة حديثة نسبياً، يوجد حوالي 30 تعريفاً مختلفاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة [19]، وطبقاً لمنظمة العمل الدولية، لا يمكن وضع تعريف وحيد يشمل جميع أبعاد الحجم، ولا يمكن لتعريف وحيد أن يعبر عن الاختلافات بين الشركات أو القطاعات أو البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة. وتستند معظم تعاريف الحجم إلى معيار عدد العمال، أو رأس المال، أو الميزانية الإجمالية، أو الرقم السنوي للأعمال، أو حجم المبيعات، أو هيكل الملكية، أو نوع النشاط.

وهناك معايير عديدة يمكن الاستناد عليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتباين هذه المعايير بين دولة وأخرى، وذلك بتباين إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل نموها، فالمشاريع التي تعد صغيرة أو متوسطة في دولة صناعية، قد تكون مشاريع كبيرة في دولة نامية، كما أن التعاريف تتغير بمرور الوقت. وبالتالي، حتى في البلدان النامية، ما كان يصنف سابقاًعلى أنه مشروع صغير أو متوسط يمكن اعتباره مشروعاً كبيراً عندما تتغير بعض المعايير المستخدمة في التقييم[20]، لذلك يتعين مراجعة المعايير مع تغير الظروف الاقتصادية الكلية للبيئة الاقتصادية [19]. وتجدر الإشارة إلى الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية للوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المشروعات في المحيط الاقتصادي، تتمثل في الآتي[21]:

اختلاف درجة النمو الاقتصادي. تنوع الأنشطة الاقتصادية.

اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي.

ويميز البنك الدولي في تعريفه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاث أنواع: [20]

– المشروعات المصغرة: هي التي تكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدي 100000 دولار أمريكي.

– المشروعات الصغيرة : هي التي تضم أقل من 50 موظفاً، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدي 3 ملايين دولار أمريكي.

– المشروعات المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظفاً، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لايزيد عن 15 مليون دولار أمريكي.

ويرتكز التعريف المعتمد من الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمشروعات الصغيرة على ثلاثة مقاييس: عدد العمال، رأس المال، والميزانية العامة. وعليه نميز التعريفات الآتية: [22]

– المشروع المصغر هو مشروع يعمل فيه أقل من 10 عاملاً، ورأسماله أقل من 2 مليون يورو.

– المشروعات الصغيرة هي تلك المشروعات التي تشغل أقل من 50 عاملاً، ورأسمالها لا يتجاوز 10 مليون يورو، ولاتتعدى ميزانيتها السنوية 10 مليون يورو.

وعرفت منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار عدد العمال، وفق الآتي: [23]

– المشروع الصغير: هو المشروع الذي يعمل فيه أقل من 10 عمال.

– المشروع المتوسط: هو المشروع الذي يعمل فيه مابين 10 إلى 99 عاملاً.

– المشروع الكبير: هو المشروع الذي يعمل فيه أكثر من 99 عاملاً.

وفي سورية تم وضع تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يراعي اختلاف أنواع القطاعات الاقتصادية التنموية، وفق الآتي:

القطاع	المعيار	الوحدة	المشروعات متناهية الصغر	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
القطاع الزراعي	عدد العمال	عامل	1-	6- 20	21- 100
	المبيعات السنوية	مليون ليرة سورية	أقل من 5	من 5- أقل من 50	من 50- 100
	الموجودات	مليون ليرة سورية	أقل من 5	من 5- أقل من 50	من 50- 100
القطاع الصناعي	عدد العمال	عامل	1-	6- 25	26- 150
	المبيعات السنوية	مليون ليرة سورية	أقل من 5	5- 50	51-250
	الموجودات	مليون ليرة سورية	أقل من 5	5- 50	51-250
القطاع التجاري	عدد العمال	عامل	1-	6- 10	11- 30
	المبيعات السنوية	مليون ليرة سورية	أقل من 20	20- أقل من100	100- أقل من300
	الموجودات	مليون ليرة سورية	أقل من 15	15- أقل من 75	75 – أقل من 225
القطاع الخدمي	عدد العمال	عامل	1- 0	11- 25	26- 75
	المبيعات السنوية	مليون ليرة سورية	أقل من 15	15- أقل من 50	50- أقل من150
	الموجودات	مليون ليرة سورية	أقل من 7.5	7.5- أقل من 25	25- أقل من 75

المصدر: كتاب مجل س الوزراء رقم (1/2786) تاريخ 2017/3/9 المتضمن موافقة المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ 2017/3/7 على محددات تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدور الكبير الذي تقوم به تلك المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، إلا أنه وكما أشار "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003" أن المشروعات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة تبدو شبه مهملة وضعيفة وتواجه تحديات ومشكلات متعددة في كثير من الدول النامية والعربية على وجه الخصوص [24]. والجدير ذكره بأن هذه المشكلات والمعوقات قد تكون إما داخلية تتعلق بكل مشروع على حدة، وتكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع، وإما خارجية خارجة عن إرادة المشروع وإدارته ومرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي [25]، وفي إطار ذلك يمكن أن تصنف المشكلات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية وفق نوعها إلى:

– مشكلات تمويلية: إن التمويل يسهم في نجاح 25% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد فشلت العديد من المشروعات بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى التسهيلات الائتمانية [20]، وتعد المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة، والتي تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، كذلك الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة، الأمر الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لهذه المشروعات[24].

– مشكلات اقتصادية: وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة، ويكون لهذه المشكلة تأثيرها على المشروعات الصغيرة والكبيرة أيضاً، ومن أهم هذه المشكلات:

- الركود في النشاط الاقتصادي.
- عدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم عادة للمشروعات الكبيرة.
- منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني.
- مشكلة المنافسة بين المشروعات الصغيرة نتيجة لزيادتها العددية.

– مشكلات إدارية وتنظيمية: يعتبر توفر الكوادر الإدارية والتنظيمية حجر الأساس في نجاح أي مشروع، كما أن غياب أو قصور تلك القدرة يسبب فشله [26]. وقد تم ملاحظة أن نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تنتهي بالفشل أو التعثر، نتيجة غياب عنصر الإدارة الفعال في تحديد الأهداف والبرامج وتنفيذها وفق الأسس العلمية [23].

– مشكلات تسويقية: تنتج هذه المشكلات عن إهمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي في نشاطها [23]، وضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام، ونقص الدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص، أو لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، أو ضعف خبرتهم ومعرفتهم بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع [24].

– مشكلات فنية: تتمثل المشكلات الفنية بالآتي: [27]

صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة. صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية.

صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية. عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المشروعات.

صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي. مشكلات التخزين المرتبطة بالعملية الإنتاجية.

– مشكلات تنظيمية وتشريعية: تتمثل المعوقات التنظيمية والتشريعية في التعقيد في إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية، وارتفاع تكاليف الإجراءات القانونية والإدارية، والتي تفرض أعباءً إضافية على هذه المشروعات [28]

– مشكلات البيئة الصناعية: إن أهم مشكلات وتحديات البيئة الصناعية تتلخص بالآتي: [29]

تزايد معدلات الابتكار والتغير التكنولوجي. عدم التركيز على عمليات ونظم التصنيع الحديثة.

عدم توجيه الاهتمام نحو إدارة العلاقات مع الموردين.

– ضعف ثقافة الريادة: أي عدم تقدير ثقافة الريادة داخل المجتمع عموماً وبدرجة أكبر داخل القطاع العام [30].

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

– إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل:

إن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل فهي مشروعات كثيفة العمالة [31]، حيث أن أكثر من 90 % من المشاريع في العالم تقع ضمن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوظف هذه المشروعات 80% من إجمالي القوى العاملة الصناعية في اليابان [32]، و50% في ألمانيا، 64% في الولايات المتحدة الأمريكية، و63% في الهند. [33]

– إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات:

تتميز هذه المشروعات بقدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار الإفراد، العائلات، التعاونيات، الهيئات الحكومية)، وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج، وتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها [26]. وتشكل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة 38% من إجمالي الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، و44% في ألمانيا، و40% في اليابان، و45% في فرنسا، و56.5% في تركيا، و27.8% في الهند، و35.7% في كوريا الشمالية. [33]

– إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إسهاماً كبيراً في التصدير بالنسبة لمعظم الدول، حيث بلغت نسبة مساهمتها في الصادرات 30% من صادرات منظمة التعاون والتنمية الأوربية، 50% من صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، 70% من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، 30%من الصادرات الصناعية لليابان [34]، وتشكل حوالي 66%من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية، وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا، وإلى 50% في الصين [35].

– إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي:

وذلك من خلال التعاون مع المشاريع الكبيرة من أجل تدعيم الصناعة وتنظيم الإستهلاكات الوسيطة وتنويع الإنتاج، وبالتالي خلق روابط اقتصادية متينة [34]. ومن المؤكد أن التكامل يعد ظاهرة صحية، ومن المقومات الأساسية للهيكل الصناعي وقوة دافعة لعملية التنمية الصناعية إلى الأمام [26]، وهناك حاجة دائمة من قبل المشروعات الكبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتزويدها بالخامات والمنتجات التي تحتاجها عملياتها، أو لتسويق منتجاتها وتحقيق الانتشار الجغرافي للمنتج [23].

- إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية، بما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع المناطق، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويعمل على تحقيق التوازن لجميع أقاليم الدولة، وإزالة الفوارق بينها [9]، كما تعمل على تحسين كفاءة الأسواق المحلية، والاستفادة المثلى من الموارد، مما يسهل النمو الاقتصادي على المدى الطويل [28].

- إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج القومي:

حيث تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي من خلال توفير السلع والخدمات سواءً كانت وسيطة أو نهائية، حيث تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج الوطني [36].

وتسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 57% في الناتج المحلي في لليابان، 64% في اسبانيا، 56% في فرنسا، 44% في النمسا، 43% في كندا، 33% في استراليا، 50% في الولايات المتحدة الأمريكية، 30% في الهند، 44% في إيران [34].

النتائج والمناقشة:

1- تصميم قائمة الاستقصاء:

- تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد، وذلك لإبداء آرائهم فيما يخص مدى ارتباط الفقرات ومناسبتها للمجال التي تندرج تحته، ومدى ملاءمة الصياغة اللغوية لكل فقرة فضلاً عن ملاحظات أخرى يراها المحكمون ضرورية. وقد تم الالتزام بكافة التعديلات التي اقترحها السادة المحكمون، وبذلك خرجت الاستبانة بصورتها النهائية كما هو مبين في آخر البحث.

- تم اختبار مدى الاتساق الداخلي الكلي لقائمة الاستقصاء باستخدام معمل ألفا كرونباخ، حيث تبين الآتي:

جدول رقم (1): اختبار مدى الاتساق الداخلي الكلي لقائمة الاستقصاء باستخدام معمل ألفا كرونباخ (Reliability Statistics)

Cronbach's Alpha	N of Items
.827	33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ أكبر من 0.60 بالنسبة لجميع العبارات مما يعني أن الاستبانة تتمتع بثبات جيد جداً (0.827) وهي صالحة لجمع البيانات المطلوبة.

2- اختبار التساؤلات:

1- هل تتوافر آليات دعم تمويلي تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تم وضع مجموعة أسئلة لقياس المتغير المستقل. ولاختبار هذا التساؤل تم إجراء الآتي:

نحسب متوسط إجابات أفراد العينة على محور آليات الدعم التمويلي، ونختبر وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت T-Test:

جدول رقم (2): اختبار One-Sample Statistics لمحور آليات الدعم التمويلي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error of Mean
متوسط إجابات أفراد العينة على محور تقويم آليات الدعم التمويلي	137	1.7051	.34733	.02967

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

متوسط الإجابات هو 1.7051 وهو يميل باتجاه عدم موافقة أفراد العينة على توافر آليات دعم تمويلي تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يعدّ حساب المتوسط ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها شرطاً لازماً لكنه غير كاف، لابد معه من اختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد(3) في مقياس ليكرت المستخدم، يظهر من خلال جدول الاختبار الآتي:

جدول رقم (5): اختبار One-Sample Test لمحور آليات الدعم الفني

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تقويم آليات الدعم التمويلي	-43.637-	136	.000	-1.29489-	-1.3536-	-1.2362-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من خلال جداول نتائج الاختبار نجد أن قيمة sig(p) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود فرق جوهري بين قيمة المتوسط المحسوب 1.7051 ومتوسط الحياد 3 الأمر الذي يمكّن من الاعتداد بقيمة المتوسط المحسوب والذي يشير إلى عدم توافر آليات دعم تمويلي تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- هل تتوافر آليات دعم فني تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تم وضع مجموعة أسئلة لقياس المتغير المستقل. ولاختبار هذا التساؤل تم إجراء الآتي:

نحسب متوسط إجابات أفراد العينة على محور آليات الدعم التمويلي، ونختبر وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت T-Test:

جدول رقم (4): اختبار One-Sample Statistics لمحور آليات الدعم الفني

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error of Mean
متوسط إجابات أفراد العينة على محور تقويم آليات الدعم الفني	137	1.9314	.42318	.03615

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

متوسط الإجابات هو 1.9314 وهو يميل باتجاه عدم موافقة أفراد العينة على توافر آليات دعم فني تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يعدّ حساب المتوسط ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها شرطاً لازماً لكنه

غير كاف، لابد معه من اختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد(3) في مقياس ليكرت المستخدم، يظهر من خلال جدول الاختبار الآتي:

جدول رقم (5): اختبار One-Sample Test لمحور آليات الدعم الفني

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تقويم آليات الدعم الفني	-29.557-	136	.000	-1.06861-	-1.1401-	-.9971-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من خلال جداول نتائج الاختبار نجد أن قيمة sig(p) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود فرق جوهري بين قيمة المتوسط المحسوب 1.9314 ومتوسط الحياد 3 الأمر الذي يمكّن من الاعتداد بقيمة المتوسط المحسوب والذي يشير إلى عدم توافر آليات دعم فني تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3- **هل تتوافر آليات دعم تشريعي وسياسات تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

تم وضع مجموعة أسئلة لقياس المتغير المستقل. ولاختبار هذا التساؤل تم إجراء الآتي:

نحسب متوسط إجابات أفراد العينة على محور آليات الدعم التشريعي والسياسات، ونختبر وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت T-Test:

جدول رقم (6): اختبار One-Sample Statistics لمحور آليات الدعم التشريعي والسياسات

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error of Mean
متوسط إجابات أفراد العينة على محور تقويم آليات الدعم التشريعي والسياسات	137	1.8029	.39555	.03379

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

متوسط الإجابات هو 1.8029 وهو يميل باتجاه عدم موافقة أفراد العينة على توافر آليات دعم تشريعي وسياسات تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يعدّ حساب المتوسط ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها شرطاً لازماً لكنه غير كاف، لابد معه من اختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد(3) في مقياس ليكرت المستخدم، يظهر من خلال جدول الاختبار الآتي:

جدول رقم (7): اختبار One-Sample Test لمحور التشريعي والسياسات

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تقويم آليات الدعم التشريعي	-35.422-	136	.000	-1.19708-	-1.2639-	-1.1302-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من خلال جداول نتائج الاختبار نجد أن قيمة sig(p) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود فرق جوهري بين قيمة المتوسط المحسوب 1.8029 ومتوسط الحياد 3 الأمر الذي يمكّن من الاعتداد بقيمة المتوسط المحسوب والذي يشير إلى عدم توافر آليات دعم تشريعي وسياسات تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- هل تتوافر آليات دعم إنتاجي تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تم وضع مجموعة أسئلة لقياس المتغير المستقل. ولاختبار هذا التساؤل تم إجراء الآتي:

نحسب متوسط إجابات أفراد العينة على محور آليات الدعم الإنتاجي، ونختبر وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت T-Test:

جدول رقم (8): اختبار One-Sample Statistics لمحور آليات الدعم الإنتاجي الحالية

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error of Mean
متوسط إجابات أفراد العينة على محور تقويم آليات الدعم الإنتاجي	137	1.9314	.42318	.03615

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

متوسط الإجابات هو 1.9314 وهو يميل باتجاه عدم موافقة أفراد العينة على توافر آليات دعم إنتاجي تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يعدّ حساب المتوسط ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها شرطاً لازماً لكنه غير كاف، لابد معه من اختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد(3) في مقياس ليكرت المستخدم، يظهر من خلال جدول الاختبار الآتي:

جدول رقم (9): اختبار One-Sample Test لمحور آليات الدعم الإنتاجي

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تقويم آليات الدعم الإنتاجي	-64.468-	136	.000	-1.23358-	-1.2714-	-1.1957-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من خلال جداول نتائج الاختبار نجد أن قيمة sig(p) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود فرق جوهري بين قيمة المتوسط المحسوب 1.9314 ومتوسط الحياد 3 الأمر الذي يمكّن من الاعتداد بقيمة المتوسط المحسوب والذي يشير إلى عدم توافر آليات دعم إنتاجي تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5- هل تتوافر آليات دعم تسويقي تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تم وضع مجموعة أسئلة لقياس المتغير المستقل. ولاختبار هذا التساؤل تم إجراء الآتي:

نحسب متوسط إجابات أفراد العينة على محور آليات الدعم التسويقي، ونختبر وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت T-Test:

جدول رقم (10): اختبار One-Sample Statistics لمحور آليات الدعم التسويقي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error of Mean
متوسط إجابات أفراد العينة على محور تقويم آليات الدعم التسويقي	137	1.7314	.29649	.02533

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

متوسط الإجابات هو 1.7314 وهو يميل باتجاه عدم موافقة أفراد العينة على توافر آليات دعم تسويقي تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يعدّ حساب المتوسط ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها شرطاً لازماً لكنه غير كاف، لابد معه من اختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد(3) في مقياس ليكرت المستخدم، يظهر من خلال جدول الاختبار الآتي:

جدول رقم (11): اختبار One-Sample Test لمحور آليات الدعم التسويقي

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تقويم آليات الدعم التسويقي	-50.082-	136	.000	-1.26861-	-1.3187-	-1.2185-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من خلال جداول نتائج الاختبار نجد أن قيمة sig(p) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود فرق جوهري بين قيمة المتوسط المحسوب 1.7314 ومتوسط الحياد 3 الأمر الذي يمكّن من الاعتداد بقيمة المتوسط المحسوب والذي يشير إلى عدم توافر آليات دعم تسويقي تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **هل تتوافر آليات لدعم الكوادر الإدارية تسهم بتطوير المشروعات** الصغيرة والمتوسطة

تم وضع مجموعة أسئلة لقياس المتغير المستقل. ولاختبار هذا التساؤل تم إجراء الآتي:

نحسب متوسط إجابات أفراد العينة على محور آليات الدعم الكوادر الإدارية، ونختبر وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت T-Test:

جدول رقم (12): اختبار One-Sample Statistics لمحور آليات دعم الكوادر الإدارية

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error of Mean
متوسط إجابات أفراد العينة على محور تقويم آليات دعم الكوادر الإدارية	137	2.1654	.40173	.03523

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

متوسط الإجابات هو 2.1654 وهو يميل باتجاه عدم موافقة أفراد العينة على توافر آليات لدعم الكوادر الإدارية تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يعدّ حساب المتوسط ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها شرطاً لازماً لكنه غير كاف، لابد معه من اختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد(3) في مقياس ليكرت المستخدم، يظهر من خلال جدول الاختبار الآتي:

جدول رقم (13): اختبار One-Sample Test لمحور آليات دعم الكوادر الإدارية

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تقويم آليات دعم الكوادر الإدارية	-50.082-	136	.000	-1.26861-	-1.3187-	-1.2185-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من خلال جداول نتائج الاختبار نجد أن قيمة sig(p) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود فرق جوهري بين قيمة المتوسط المحسوب 2.1654 ومتوسط الحياد 3 الأمر الذي يمكّن من الاعتداد بقيمة المتوسط المحسوب والذي يشير إلى عدم توافر آليات لدعم الكوادر الإدارية تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج والمناقشة:

1- أظهرت نتائج الدراسة عدم توافر آليات دعم تمويلي تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث أنها غير كافية وغير ملاءمة لبدء نشاط المشروع أو لتوسعه.

2- كما أظهرت النتائج عدم وجود تنوع بمصادر تمويل هذه المشروعات.

3- وأظهرت النتائج عدم توافر آليات دعم فني تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فقد تبين أنها غير قادرة على توفير مقومات تشييد المشروعات، أو تخفيض زمن وتكلفة تشييدها.

4- كما أظهرت عدم توافر آليات دعم تشريعي وسياسات حكومية تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث تبين أنه لا يوجد تشريعات أو سياسات تسهم بتخفيف العبء المالي عن هذه المشروعات، أو تسهم بتخفيف حدة المنافسة مع المستوردات أو المشروعات الكبيرة.

5- وبينت النتائج عدم توافر آليات دعم إنتاجي تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فقد تبين أنه لا يوجد أي آلية تساعد على توفير المعلومات التكنولوجية المتعلقة بكل صناعة للمشروعات محل الدراسة، أو تقدم الاستشارات التقنية والخبرات التي تخص الآلات والمعدات.

6- كما بينت النتائج عدم توافر آليات دعم تسويقي تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فقد تبين عدم وجود آليات تسهم بزيادة مبيعات المشروعات محل الدراسة أو تسهم بالوصول لأسواق جديدة أو للأسواق العالمية.

7- كما بينت النتائج عدم توافر آليات لدعم الكوادر الإدارية تسهم بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث أنه لا يوجد آليات لتدريب عمال هذه المشروعات أو لتأهيل القيادات الإدرية، أو لتدريب موظفي الإنتاج والتسويق.

الاستنتاجات و التوصيات :

وبناءً على نتائج البحث يوصي الباحث بمايلي:

1- إنشاء مجمعات صناعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات توزع جغرافي، وتوفير الأراضي بسعر مناسب ضمن هذه المجمعات للمشروعات بما يوفر مقومات التشييد.

2- إمداد هذه المشروعات بالطاقة الكهربائية بشكل منتظم بما يخفف تكاليف التشييد.

3- توفير شبكة قوية من الطرق والسكك الحديدية بما يؤدي إلى ربط المشروعات مع السوق.

4- إنشاء مؤسسات تمويل متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى وصول المشروعات للتمويل المناسسب. ووضع تكلفة منخفضة نسبياً للتمويل وبإجراءات بسيطة بما يؤدي إلى وصول المشروعات للتمويل المناسسب وبالوقت المناسب. وعدم طلب ضمانات لاتتعلق بالمشروع بما يضاعف فرص المشروع بالحصول على التمويل.

5- إلزام المصارف بتخصيص نسبة معينة من حجم أعمالها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

6- إعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الضرائب والرسوم الجمركية خلال السنوات الأولى للتشغيل بما يخفف العبء المالي على هذه المشروعات ويخفض تكاليف الإنتاج والتشغيل.

7- تبسيط إجراءات ترخيص هذه المشروعات لمساعدة المشروعات التي تعمل في القطاع غير الرسمي للتحول إلى القطاع الرسمي وبما يؤدي للاستفادة من جميع السياسات الداعمة لها من قبل الحكومة.

8- تخصيص هذه المشروعات بإنتاج سلع لا تنتجها غيرها من المشروعات الكبيرة بما يحقق عدالة المنافسة، وبالتالي استمرار هذه المشروعات.

9- فرض معدلات ضريبة عالية على المستوردات المنافسة لمنتجات هذه المشروعات بما يخفف حدة المنافسة مع المستوردات.

10- إنشاء مديرية خاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعطي المستثمر الثقة بقراره الاستثماري.

11- تقديم كافة الخبرات الإنتاجية والمعلومات التكنولوجية المتعلقة بكل صناعة، بما يؤدي لتطوير العملية الإنتاجية.

12- تقديم كافة المساعدات والاستشارات الفنية فيما يخص الآلات والمعدات بما يؤدي إلى توفير الآلات وفق معايير مناسبة ينتج عنها منتجات بجودة عالية.

13- إنشاء المعارض الدورية لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروع.

14- إنشاء مديرية لدعم منتجات هذه المشروعات تقوم بشراء منتجات هذه المشروعات وعرضها على الزبائن ضمن المؤسسات الاستهلاكية بما يؤدي للزيادة في المبيعات وتصريف المنتجات.

15- إنشاء مديرية لدعم منتجات هذه المشروعات توفر المعلومات عن الأسواق الأجنبية والجودة المطلوبة فيها، بما يسهم بالوصول لهذه الأسواق.

16- إقامة مراكز تدريبية لتدريب وتأهيل الموظفين في كافة المجالات الإدارية.

17- إقامة مراكز تدريبية خاصة لتأهيل القيادات الإدارية.

18- إقامة الدورات التدريبية في الشؤون الإدارية والتنظيمية والقانونية بما يدعم تخطيط القوى العاملة.

19- إقامة الندوات وورش العمل المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإتاحة الفرصة لأصحاب ومدراء هذه المشاريع لحضورها وتبادل الخبرات والمعلومات، للإحاطة بأحدث المستجدات، بما يزيد الخبرات والمهارات الإنتاجية والتسويقية والإدارية لهم.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

[1] عبد السلام، عبد الغفور؛ وآخرون. *إدارة المشروعات الصغيرة*. (ط1). الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001.

[2] المحروق، ماهر؛ مقابلة، ايهاب. *المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها*. الأردن: مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2006.

[3] حبيبة، فرحاتي. *دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة: الجزائر، 2013.

[4] ميا، علي. *دراسة ميدانية وتحليلية للمشكلات والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري*. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27(2)، 2005، 9- 25.

[5] دوابه، أشرف محمد. *إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. مجلة البحوث الإدارية، المجلد 24(4)، 2006، 1-43.

[6] كنجو، كنجو عبود. *استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة- دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب*، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس، الأردن: جامعة فيلادلفيا- كلية العلوم الإدارية والمالية، 2007، 4-5 تموز.

[7] الياس، غقال؛ كريمة حبيب؛ عادل زقرير. *دور صندوق ضمان القروض في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر: جامعة الوادي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، 5-6 أيار.

[8] عبد الوهاب، أكرم عبد العزيز؛ سالم سوادي حمود. *تأثير إنشاء نظام ضمان القروض لشركات الكفالات المصرفية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة*. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد21 (85)، 2015، 280- 304.

[9] العوض، أكرم شاهر؛ أبوكركي، بسام. *معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين*. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، المجلد (3)، العدد (1)، 2017، 1- 18.

[18] هباني، الصادق أحمد عبدالقادر. *أثر تطبيق العملية الإدارية على نجاح المشروعات الصغيرة*. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، 2014.

[21] بوخلوة ، باديس؛ بن خيرة، سامي. *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر*. الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، 5- 6 أيار.

[23] قبرصلي، صبا بدر. *الائتمان المصرفي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية*. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2013.

[24] المشهراوي، أحمد حسين؛ الرملاوي، وسام أكرم. *أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها*. مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، 2015، 125- 160.

[25] خضر، حسان. *تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة جسر التنمية*، المعهد العربي للتخطيط، المجلد1، الكويت، 2002.

[26] أتشي، شعيب. *واقع وآفاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية*. رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

[27] نبيلة، عليان. *الدور التنموي للمؤسسات الصغير والمتوسط- دراسة حالة الجزائر*. رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج- البويرة، 2015.

[29] ابتسام، قارة. *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر*. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان: الجزائر، 2012.

[30] يرمقران، هواري؛ يوسف، يواو. *أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية*. رسالة ماجستير، اختصاص نقدي ومالي، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان: الجزائر، 2016.

[34] محمد، كربوش. *استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

[35] الصالح، محمد زويتة. *أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

[36] بن عمر، الأخضر؛ باللموشي، علي. *معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها*. الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-6 ايار 2013، جامعة الوادي: الجزائر، 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

[10] Tran. T. C., X. S. Le, Nguyen. K. A. *Vietnam's Small and Medium Sized Enterprises Development: Characteristics, Constraints and Policy Recommendations*. in Lim, H. (ed.), SME in Asia and Globalization, ERIA Research Project Report, 2008, 323-364.

[11] Etumeahu, Henry Emeka; , Chinedu Christian; Kingsley, Ukwandu Chinedu. *Small Business Problems in Nigeria:* A Comparison With Sweden. Master Thesis in Business Administration, School of Management, Blekinge Institute of Technology, 2009.

[12] Fatoki, Olawale; David Garwe. *Obstacles to the growth of new SMEs in South Africa: A principal component analysis approach*. African Journal of Business Management, Vol. 4(5), 2010, 729-738.

[13] Chittithaworn, Chuthamas; Md. Aminul Islam; Thiyada Keawchana; Dayang Hasliza Muhd Yusuf. *Factors Affecting Business Success of Small & Medium Enterprises (SMEs) in Thailand.* Asian Social Science, Vol. 7(5), 2011, 180- 190.

[14] Sherazi, Syed Kamran; Muhammad Zubair Iqbal; Muhammad Asif; Kashif-ur-Rehman; Syed Saad Hussain Shah. *Obstacles to Small and Medium Enterprises in Pakistan*. Middle-East Journal of Scientific Research, Vol. 13(10), 2013, 1325- 1334.

[15] Alauddin, Chowdhury; Mustafa Manir Chowdhury. Small and Medium Enterprise in Bangladesh: Prospects and Challenges**.** *Global Journal of Management and Business Research: C Finance,* Vol 15 (7), 2015, 1- 10.

[16] Bouazza, Asma Benzazoua; Diabate Ardjouman; Othman Abada. *Establishing the Factors Affecting the Growth of Small and Medium-sized Enterprises in Algeria*. American International Journal of Social Science, Vol. 4(2), 2015,101- 115.
[17] Sharma, Abhinav; D.C. Gupta. *Challenges and Opportunities in Micro, Small and Medium Enterprises in India.* International Journal for Research in Applied Science & Engineering Technology (IJRASET). Volume 3 Issue IV, 2015, 261- 264.
[19] Karadag, Hande. *The Role of SMEs and Entrepreneurship on Economic Growth in Emerging Economies within thePost-Crisis Era: an Analysis from Turkey.* Journal of Small Business and Entrepreneurship Development, Vol. 4, No. 1, 2016, 22-31.
[20] Bahago, Fatima Jummai Shawai. *Contribution Of Small And Medium Enterprises Development Agency Of Nigeria (SMEDAN) To The Growth And Development Of Micro, SmalL And Medium Enterprises In Kaduna And Kano States.* PHD, faculty of administration, Ahmadu Bello university, Zaria, Nigeria, 2015.
[22] Keskgn, Hidayet; Senturk, Canan; Sungur, Onur; Kiris, Hakan. *The Importance of SMEs in Developing Economies.* 2nd International Symposium on Sustainable Development, June 8-9, 2010, Sarajevo.
[28] Abor, Joshua; Quartey, Peter. *Issues in SME Development in Ghana and South Africa.* International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887 Issue 39**,** 2010, 219- 228.
[30] Onugu, Basil Anthony Ngwu, *Small and Medium Enterprises (SMEs) in Nigeria: Proplems and Prospects*. Doctor of philosophy in management, ST. Clements University, Nigeria, 2005.
[33] KESKIN, Hidayet; SENTÜRK, Canan; SUNGUR, Onur; KIRIS, Hakan M. *The Importance of SMEs in Developing Economies.* 2nd International Symposium on Sustainable Development, June 8-9 2010, Sarajevo.